بالمرسل والمنقطع واقوال الصحابة صحيحا فليس ذلك على شرط
الصحة المعتبر عند اهل الحديث والفرق بين ما فيه من المنقطع
والمنقطع ومن ما في البخاري من ذلك واضح لان الذي في
الموطا من ذلك هو مسموع لمالك لذلك في الغالب وهو بحجة
عنده وعند من تبعه والذي في البخاري من ذلك قد زاد
البخاري اسانيدها عمدا ليخرجها عن موضوع الكتاب وانما ترجمها
في تراجم الابواب بتنبيها واشتقاقها واستنباطا وتفسيرا لمعاني
ايات وكانه اراد ان يكون كتابه جامعا لابواب الفقه وغير
ذلك من المعاني التي قصد جمعها وقد بينت في كتاب تعليق
التعليق كثيرا من الاحاديث التي يعلقها البخاري في الصحيح
فيحذف اسنادها او بعضها وتوجد موصولة عنده في موضع
اخر من تصانيفه التي هي خارج الصحيح والحاصل من هذا ان
اول من صنف الصحيح يقيد على مالك باعتبار انتقاء رواته
للرجال فكتابه اصح من الكتب المصنفة في هذا الفن من هذه
عرضه وما قاربه كمصنفات سعيد بن ابي عروبة وحماد
ابن سلمة والثوري وابن اسحق ومعمر وابن جريج وابن
المبارك وعبد الرزاق وغيرهم ولهذا قال الشافعي ما بعد
كتاب الله عز وجل اصح من كتاب مالك فكتابه صحيح عنده
وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف واما اول من
صنف الصحيح المعتبر عند اهل الحديث الموصوف بالاتصال
وغير ذلك من الاوصاف فاول من جمع البخاري ثم مسلم
كما جزم به ابن الصلاح وما قاله القاضي ابو بكر ابن العربي
في مقدمة شرح الترمذي والموطا هو الاصل الاول والبخاري

هو الاصل الثاني وعليهما اجمع من يعتد به من المسلمين والترمذي
وغيره ما فان اراد بعجمه البتي الى التضعيف فهو كذلك ولا
يلتزمه فمخالفته لما تقدم وان اراد الاصل في الصحة فهو كذلك
لكن على التاويل الذي اوّلناه واما قول مغلطاي لان احمد قد
الصحيح فقد عاب الشيخ عنه في التنبيه السادس من الكلام
على الحديث الحسن واما ما يتعلق بالدارمي فصنيعه الشيخان
فيه الضعيف والمنقطع لكن بقي بطالبة مغلطاي بصحة دعواه
بان جماعة اطلقوا على مسند الدارمي كونه صحيحا فاني لم ار فيما
في كلام احد ممن يعتمد عليه ثم وجدت بخط مغلطاي ايضا في
بخط الحافظ ابي محمد المنذري على ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح
الجامع وليس كما زعم فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري
وهي اصل سماعنا للكتاب المذكور وله رقعة الاولى منه مع
عدة اوراق ليست بخط المنذري بل هو بخط ابي الحسن ابن الحصى
وخطه قريب من خط المنذري فاشتبه ذلك على مغلطاي
وليس الحصني من اجلاس هذا الفن حتى يخطه في ذلك
كيف ولقد اطلق ذلك عليه من يعتمد لكن الواقع بخلافه لما في
الكتاب المذكور من الاحاديث الضعيفة والمنقطعة والمعضلة
والموطا في الجملة انظف احاديث واتقن رجالا منه ومع ذلك
كله فلست اسلم ان الدارمي صنف كتابه قبل تصنيف البخاري
الجامع لتعارضهما ومن ادعى ذلك فعليه البيان والله اعلم

فائدة منهم من رواه بتذكير هذا اللفظ املاء
المصنف حاشية على الاصل انه روى عن الشافعي انه قال
ما بعد كتاب الله تعالى اصح من موطا مالك ورويناه في جزء